



واقع الشباب الأردني في محاور التحديث

السياسي · الاقتصادي · الاجتماعي

تقرير تحليلي وصفي شامل لمحافظة الأردن الاثنتي عشرة
مع رؤية استراتيجية متكاملة لصناع القرار

حزيران 2026

الملخص التنفيذي

1. القراءة الوطنية الشاملة: واقع الشباب وفجوة التحديث

تُظهر القراءة الميدانية المعمقة في المحافظات الأردنية فجوة جوهرية بين "طموح التحديث الرسمي" في المسارات السياسية والاقتصادية، وبين "التجربة المعيشية اليومية" للشباب. يتجلى هذا التباين في شعور الشباب بأن سياسات التحديث لم تترجم بعد إلى تحسن ملموس في جودة حياتهم، مما أدى إلى حصر المشاركة في أطر شكلية تفتقر للاستدامة.

إذ تقف الأجيال الشابة في المحافظات الأردنية اليوم عند مفترق طرق حاسم، حيث تعكس التقارير الميدانية الشاملة فجوة ملموسة بين خطاب التحديث الوطني وبين التجربة المعيشية اليومية في المدن والأطراف. فبينما تسعى الدولة لتعزيز مسارات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يجد الشباب في الطفيلة أو الكرك أو عجلون نفسه محاصراً بتحديات هيكلية تجعل من "الأثر الملموس" غاية بعيدة المنال، حيث لا تزال وتيرة التحسن على أرض الواقع تسير ببطء لا يواكب حجم التوقعات الشبابية المرتفعة.

على الصعيد السياسي، ترسم المعطيات الميدانية صورة مزدوجة؛ فثمة اهتمام شبابي لافت بالقضايا العامة يقابله عزوف عن القنوات المؤسسية التقليدية كالأحزاب التي لا يزال الانخراط فيها محكوماً بالحذر أو الشعور بعدم الجدوى. وفي الوقت الذي يرتفع فيه الوعي بالتشريعات الجديدة، تبرز فجوة ثقة عميقة تجاه المجالس المحلية والبرلمانية، حيث لا تتجاوز نسبة الثقة بهذه القنوات في مناطق مثل الزرقاء والسلط 25-28%. وقد أدى هذا الواقع إلى تحول الفضاء الرقمي إلى "برلمان بديل" للتعبير والنقد، وسط مطالبات بتحويل الرغبة في المساءلة إلى أدوات مؤسسية حقيقية، مثل "المراصد الشبابية" وجلسات المساءلة الدورية التي تضمن وصول صوت المحافظات إلى مراكز صنع القرار.

أما في المحور الاقتصادي، فتتصدر أرقام البطالة المشهد كأكبر تحدٍ وجودي يواجه الاستقرار المجتمعي، حيث سجلت محافظة عجلون أعلى معدل بطالة وطني بنسبة 29.3% بنهاية عام 2025، بينما كشفت عينة الطفيلة عن واقع صادم بوصول النسبة بين المشاركين إلى 49.1%. وتؤكد الحثيات أن الأزمة ليست في نقص "التدريب" بقدر ما هي في "فشل مسار الانتقال" من التعليم إلى التشغيل؛ فالشباب يرفضون الدورات النظرية المتكررة ويطالبون ببرامج تدريبية مرتبطة بفرص عمل فعلية ومضمونة، كما تواجه زيادة الأعمال عوائق "بيروقراطية" وتحديات في التمويل والتسويق، مما يجعل المشاريع الصغيرة في الكرك أو المفرق تدور في حلقة مفرغة من التقليد وغياب القيمة المضافة.

وفيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، يبرز مفهوم "العدالة المكانية" كضرورة ملحة لردم الفجوة بين مراكز المدن وأطرافها، حيث يعاني الشباب في قرى عجلون والبادية الشمالية والمناطق الطرفية في العقبة من تهميش مضاعف في خدمات النقل والصحة والتعليم. ولم يعد القلق الاجتماعي محصوراً في نقص الخدمات، بل امتد ليشمل "الأمن الإنساني" مع تصاعد المخاوف من انتشار المخدرات والجريمة الإلكترونية، خاصة في ظل شعور متزايد بـ "تطبيع الخوف" وتراجع المساحات الشبابية الآمنة التي تستوعب الطاقات بعيداً عن الانحراف.

وتخلص القراءة الاستراتيجية للمشهد إلى ضرورة تبني "خارطة طريق إجرائية" تنتقل من الوعود العامة إلى الخطط التنفيذية الرشيقة، مثل "نموذج الـ 90 يوماً" الذي يبدأ بتحديد أولويات محلية مستعجلة. ويتطلب الحل المستدام ربط الاستثمارات بالميزة النسبية لكل محافظة، مع فرض مؤشرات أداء رقمية ملزمة، مثل إلزام المشاريع بنسبة تشغيل محلي لا تقل عن 30%، وتسهيل ترخيص المشاريع الشبابية في أقل من 10 أيام، لضمان تحويل التحديث من إطار نظري إلى تجربة معيشية تعيد بناء الثقة بالأمل وبمستقبل الوطن.

الرسائل الوطنية الكبرى (موجز تنفيذي):

- أولوية "الاقتصاد المعيشي": لا يمكن فك الارتباط بين التحديث السياسي والواقع الاقتصادي؛ فالبطالة هي العائق الأول أمام أي انخراط عام.
- تآكل الثقة المؤسسية: يُنظر للمشاركة السياسية كأداة نفعية لتحسين الخدمات وتوزيع الفرص، وليس كقناعة أيديولوجية، نتيجة ضعف قنوات المساءلة.
- رفض "التدريب الاستعراضية": ثمة رفض قاطع لنماذج التدريب التي لا تنتهي بتشغيل فعلي ومستقر، مع المطالبة بضمانات تشغيلية زمنية.

- انعدام "العدالة المكانية": استمرار الفوارق التنموية الحادة بين مراكز المحافظات والأطراف (الألوية والقرى) يغذي الشعور بالتمييز الجغرافي.
- الأمن الاجتماعي الجديد: برزت قضايا المخدرات، الجرائم الإلكترونية، والصحة النفسية كتهديدات وجودية تتطلب تدخلات تتجاوز المقاربة الأمنية التقليدية.

1. التحديث في ميزان الواقع

تواجه الدولة الأردنية استحقاقاً تاريخياً يتمثل في مأسسة مسارات التحديث الثلاثة (السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي). إلا أن القيمة الاستراتيجية لهذه المسارات لا تكمن في متانة الأطر التشريعية فحسب، بل في مدى قدرتها على النفاذ إلى "العمق الميداني" وتفكيك العوائق الهيكلية التي تواجه الشباب في المحافظات. إن سد الفجوة بين "الطموح التشريعي" و"الواقع المعيشي" ليس مجرد ترف إداري، بل هو ضرورة ملحة لاستقرار الدولة وتجديد شرعية مؤسساتها؛ فالتحديث الذي لا يلمس حياة الشاب في القرى والبادية والمخيمات يظل تحديثاً "فوقياً" يفتقر إلى الحاضنة الشعبية والقوة الدافعة. غاية التقرير: يهدف هذا التقرير إلى تحويل القراءات الميدانية المتفرقة من (12) محافظة ومجتمعاً محلياً إلى سردية وطنية متماسكة، تضع صانع القرار أمام "كلفة عدم الاستجابة". يسعى التقرير إلى رصد "أنين الميدان" وتفكيك "نموذج الثقة المؤسسية" عبر قراءة علمية تتجاوز الإحصاء الوصف لتبلغ التحليل الاستراتيجي لاتجاهات الشباب وتطلعاتهم.

2. المنهجية وتحليل النطاق الجغرافي للعينة

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تشاركية نوعية تهدف إلى رصد "الاتجاهات الميدانية العميقة (Deep Field Trends)" تكمن القيمة الاستراتيجية لهذه المنهجية في قدرتها على تفسير السلوكيات السياسية والاقتصادية للشباب بناءً على تجاربهم المعيشية المباشرة، بدلاً من الاعتماد الكلي على المسوحات الإحصائية الجامدة.

نطاق التغطية الجغرافية والمنهجية

طبيعة النتائج	الأداة الرئيسية	حجم العينة	المحافظة/الموقع
مؤشرات رقمية واتجاهات محلية	استبيان ميداني	250	الزرقاء
قراءة نوعية وسياقية	مقابلات شبه منظمة	20	جرش
بيانات كمية ونوعية معمقة	استبيان + مجموعات تركيز	450	السلط (البلقاء)
تحليل الفجوة في المناطق التنموية	مجموعات عمل مركزة	100	العقبة
ضغوط الخدمات في الكثافة العالية	جلسة حوارية تفاعلية	23	مخيم البقعة
فجوة الانتقال من التعليم إلى العمل	جلسة نقاشية مركزة	30	إربد
تحليل القيمة المضافة للسياحة	مجموعات تركيز + مقابلات	55	عجلون
استشراف الأداء القائم على الأهداف	نموذج المؤشرات المستهدفة	(بيانات هدفية)	مادبا
أثر اللجوء والضغط الخدمي	تحليل ثانوي + عينة مقصودة	50	المفرق
مؤشرات البطالة والزعزعة للهجرة	استبيان إلكتروني + مقابلات	106	الطفيلة
تحليل اتجاهات الأمن الاجتماعي	مقابلات معمقة	100	الكرك
تحليل الإحباط الريادي	مجموعات نقاش مركزة	80	معان

القيود المنهجية وأثرها السياسي:

- تشتت البيانات: (Data Fragmentation) تباين الأدوات المستخدمة في المحافظات يفرض حذراً في المقارنات الرقمية المباشرة، مما يتطلب توحيداً مستقبلياً لأدوات الرصد الوطني.
- التحيز الإدراكي: ميل الإجابات لعكس التجارب الشخصية المحيطة، مما يستدعي ربطها بالبيانات الرسمية لضمان الدقة.
- تفاوت الوعي المفاهيمي: اختلاف فهم الشباب لمصطلحات التحديث، مما يؤدي أحياناً إلى استجابات تعبر عن المطالب المعيشية أكثر من التوجهات الإيديولوجية.

3. المحور السياسي: "المفارقة السياسية" وسلوك "تجنب المخاطر"

تتجلى المفارقة السياسية في وجود رغبة شبابية عالية في التأثير مقابل ضعف حاد في القنوات المؤسسية. إلا أن التحليل الأعمق يكشف عن سلوك "تجنب المخاطر (Risk-Avoidance)"; حيث يترافق ضعف الانخراط الحزبي (26% فقط في معان مطلعون على القوانين) مع تنامي "الرقابة الذاتية" الناتجة عن التخوف من قانون الجرائم الإلكترونية والوصمة الاجتماعية، كما برز بوضوح في تقرير الكرك. مؤشرات المشاركة والثقة السياسية

الموقع	الاهتمام بالشأن العام	الثقة بقنوات المساءلة	المعرفة بقوانين التحديث
إربد	50%	محدودة	متوسطة
الزرقاء	48%	25%	ضعيفة
السلط	62%	28%	عالية (تسريعياً)
معان	74%	منخفضة	(26% معرفة بالقوانين)
عجلون	مرتفع (نقاشياً)	ضعيفة مؤسسياً	متوسطة

العوايق الهيكلية:

1. عجز القنوات الوسيطة: غياب الفروع الحزبية الفاعلة في الأطراف (الطفيلة والعقبة نموذجاً) يجعل العمل السياسي مركزياً بامتياز.
 2. الثقافة العشائرية الرقمية: في الكرك، برزت صفحات "المؤثرين الرقميين" كبديل عن المؤسسات التقليدية، وهي قنوات تمارس نفوذاً عالياً في تشكيل الرأي العام المحلي بعيداً عن أطر المساءلة الرسمية.
 3. فجوة الاستجابة: يربط الشباب بين المشاركة والقدرة على تحسين المعيشة؛ فغياب الأثر الاقتصادي يولد "انفصلاً عاطفياً" عن مسار التحديث السياسي.
 4. المحور الاقتصادي: هشاشة الانتقال وفشل "سلاسل القيمة"
- يعد الاقتصاد المحلي "المحرك الأول للإحباط"؛ حيث تتحول البطالة من رقم إحصائي إلى عائق هيكلي يحول دون "المواطنة الفاعلة". يظهر التفاوت الصارخ عند مقارنة المحافظات بالمتوسط الوطني.
- واقع البطالة (مقارنة بالمتوسط الوطني 21.4%)

الطفيلة) 49.1% [#####]: ضعف المتوسط الوطني)
 عجلون) 29.3% [#####-----]: أعلى من المتوسط)
 المفرق) 24.8% [#####-----]: ضغط ديموغرافي)
 المتوسط الوطني: 21.4% [#####-----] (خط الأساس)
 مادبا) 20.5% [#####-----]: مستوى الاستقرار المستهدف)

التحليل التحويلي:

- فشل تكامل القيمة: (Value Chain Failure) عجلون نموذجاً؛ حيث استقبلت القلعة (336,559) زائراً في 2025، ومع ذلك تسجل المحافظة أعلى معدل بطالة (29.3%). هذا يعكس "تسرباً اقتصادياً"؛ حيث يزور السياح المواقع دون أثر ملموس على تشغيل الشباب المحلي.
- الإحباط الريادي: (Entrepreneurial Frustration) في معان، يرغب 72% في إنشاء مشاريع خاصة، لكن 66% يرون الدعم معدوماً. هذا الانسداد يحول الطاقات الريادية إلى "ألغام إحباط" اجتماعي.
- فجوة النوع الاجتماعي: البقاء في مستويات تدني المشاركة الاقتصادية للإناث (15.7% في عجلون) ناتج عن عوائق هيكلية في النقل والبيئة الآمنة، مما يعزز "هدر رأس المال البشري" (Human Capital Leakage).
- 5. المحور الاجتماعي: "العدالة المكانية" وتراجع العقد الاجتماعي
- يبرز مفهوم "العدالة المكانية" (Spatial Justice) "كأكثر المطالب إلحاحاً؛ حيث تشعر الأطراف والمخيمات بتمهيش خدمي حاد.
- الاقتصاد البديل للمخدرات: في الكرك والزرقاء، لم تعد المخدرات قضية أمنية فحسب، بل تحولت إلى "اقتصاد بديل" ناتج عن انهيار العقد الاجتماعي الشبابي. هذا "التطبيع للخوف" يمثل تهديداً وجودياً لاستقرار المجتمع.
- ضغط الخدمات في البؤر الساخنة: مخيم البقعة والمفرق يواجهان "ضغطاً خدمياً استثنائياً" (وجود 140 ألف طالب سوري في المفرق) مما أدى لانخفاض جودة المرافق الصحية والتعليمية (نسبة نجاح التوجيهي في المفرق 23.1% مقابل 36.6% وطنياً).
- البنى التحتية كعوائق للشمول: في السلط وعجلون، يعمل ضعف قطاع النقل كحاجز هيكلي يمنع النساء من الانخراط الاقتصادي، مما يرسخ الفجوات التنموية.
- 6. الخصوصية المحلية: تشريع جغرافي لـ 12 محافظة
- الزرقاء: ثقل صناعي يعاني من "فجوة مهارات" حادة ونقص في المساحات الآمنة (78% يطالبون بها).
- جرش: إمكانات سياحية معطلة بسبب غياب البيانات المحلية الدقيقة وسلاسل التوريد.
- السلط: تماسك اجتماعي قوي يواجه ضغط "البطالة المزمنة" للخريجين (42% يبحثون عن عمل لأكثر من عامين).
- العقبة: جزيرة استثمارية "معزولة": الاستثمارات الكبرى لا تتقاطع مع احتياجات التشغيل المحلي في القوية ووادي عربة.
- مخيم البقعة: كثافة سكانية خانقة تتطلب حلولاً للإسكان الميسر والصحة (نموذج الضغط الخدمي).
- إربد: مركز تعليمي "يفشل" في ربط مخرجاته بسوق العمل (67% يصفون البطالة بالتحدي الأكبر).

- عجلون": مفارقة القلعة": كثافة سياحية عالية (336 ألف زائر) مقابل أعلى نسبة بطالة وطنية.
- مادبا": نموذج المؤشرات": حساسية عالية تجاه التقلبات السياحية (انخفاض زوار جبل نيبو 69%) يستدعي تنوعاً اقتصادياً.
- المفرق": ضغط الجوع": ضغط استثنائي على البنية التعليمية والمائية (هطول مطري أقل من 200 ملم).
- الطفيلة": أزمة الأمل": أعلى رغبة في الهجرة (5/3.42) نتيجة الشعور بانسداد الأفق (49.1% بطالة).
- الكرك": الفضاء الرقمي البديل": وعي سياسي نقدي مرتفع وقلق من "تطبيع المخدرات" وأزمة النقل.
- معان": الطاقة المعطلة": رغبة ريادة قياسية (72%) تصطدم بغياب التمويل والإرشاد.

7. القضايا العابرة للمحافظات وفجوة الثقة

تمثل التحديات الشبابية "منظومة متكاملة (Connective Tissue)" حيث يرتبط الفشل الاقتصادي بانهيار الثقة المؤسسية.

1. المركز والأطراف: شعور متجدد بعدم عدالة توزيع المكتسبات داخل المحافظة الواحدة.
2. التدريب المنتهي بالإحباط: انعدام الثقة في البرامج التدريبية التي لا تنتهي بوظائف مستقرة.
3. الصحة النفسية والوصمة: تزايد معدلات الإحباط والحاجة لدعم مؤسسي يتجاوز الحلول الأمنية.
4. الفجوة الرقمية: الحاجة لشمول رقمي حقيقي يسهل إجراءات الترخيص (نافذة واحدة).

8. مصفوفة التوصيات الاستراتيجية (خارطة الطريق)

تنتقل هذه المصفوفة من "التوصيف" إلى "التنفيذ" عبر تحديد المسؤوليات ومؤشرات الأداء.

المسؤول (Owner)	مؤشر القياس (KPI)	التوصية الاستراتيجية	الجهة
وزارة العمل / وزارة التخطيط	نسبة التشغيل المحلي في المشاريع الكبرى.	إطلاق نموذج "التشغيل القائم على سلاسل القيمة".	الحكومة المركزية
وزارة الداخلية / المحافظون	عدد الجلسات المنفذة ربع سنوياً.	مأسسة "مجالس المساءلة الشبابية" مع المحافظين.	وزارة الداخلية
الهيئة المستقلة / الأحزاب	نسبة المنتسبين من خارج العاصمة.	تفعيل فروع المحافظات ببرامج "خدمة-سياسية".	الأحزاب السياسية
وزارة الإدارة المحلية	مدة الترخيص (أقل من 10 أيام).	تبسيط إجراءات ترخيص المشاريع المنزلية.	البلديات
وزارة الصناعة والتجارة	عدد الوظائف المستحدثة لأبناء المحافظة.	ربط الحوافز الضريبية بنسب التشغيل المحلي.	القطاع الخاص

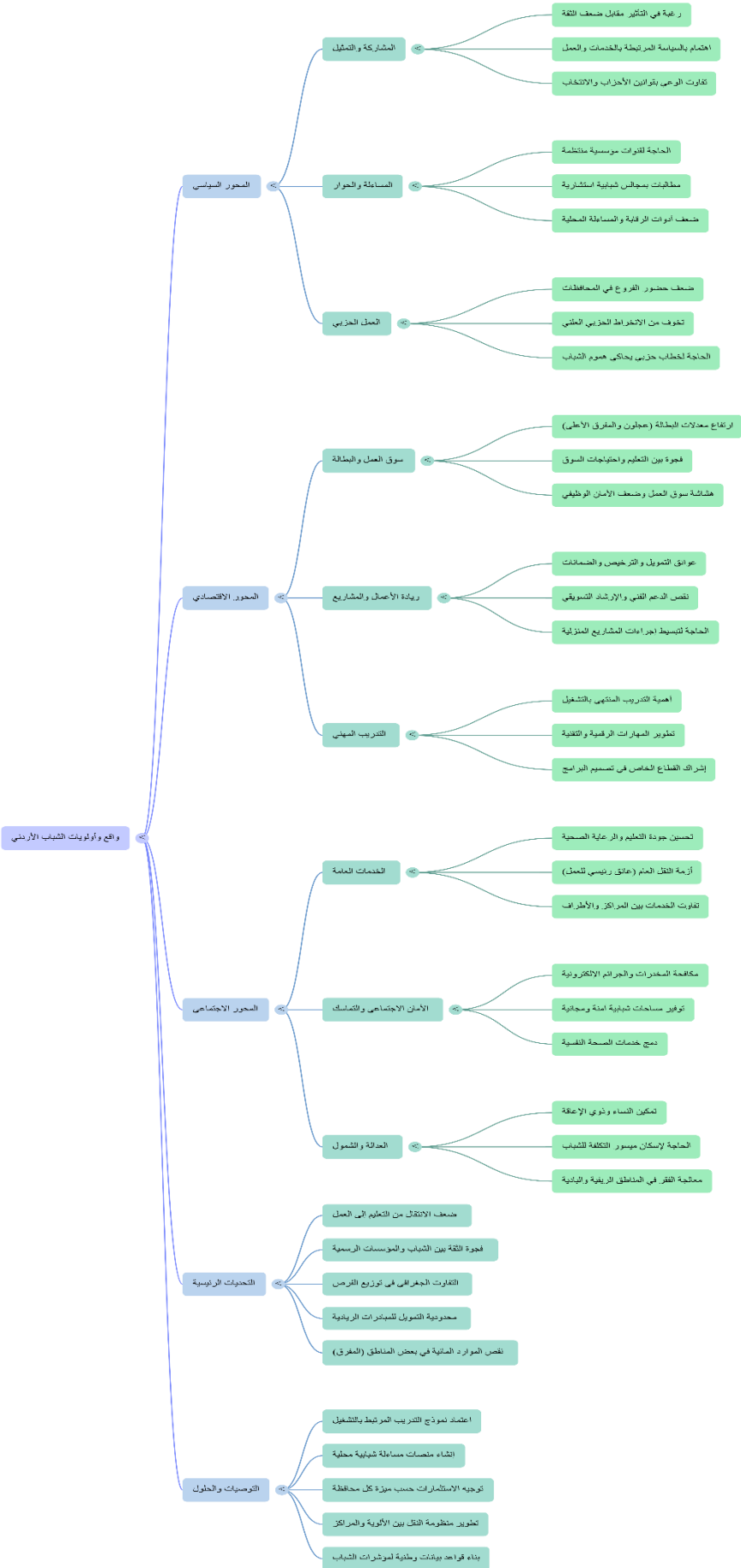
خطة الـ 90 يوماً لاستعادة الثقة:

- يوم 1-30: (وزارة العمل) مراجعة قوائم المتعطلين في الطفيلة وعجلون وإطلاق "حزمة تشغيل عاجلة" مرتبطة بقطاع السياحة والخدمات.
- يوم 31-60: (وزارة الداخلية) مأسسة جلسات "المساءلة الميدانية": لقاءات دورية بين المحافظين والشباب لعرض نسب إنجاز المشاريع المحلية.
- يوم 61-90: (وزارة الاقتصاد الرقمي) إطلاق "نافذة الريادة الرقمية" في المحافظات لتبسيط تراخيص المشاريع الصغيرة خلال 48 ساعة.

9. الخلاصة الختامية: نحو عقد اجتماعي شبابي جديد

إن الرسالة الوطنية لهذا التقرير واضحة: الشباب الأردني في المحافظات ليسوا "جمهوراً مستهدفاً" بالأنشطة، بل هم "شركاء في الاستقرار والتنمية". إن الاستجابة المتكاملة التي تربط الأمن الاقتصادي بالمشاركة السياسية والعدالة المكانية هي السبيل الوحيد لإنجاح رؤية التحديث الوطنية. إن استمرار الفجوة بين "النصوص التشريعية" و"الأين الميداني" يرفع من كلفة الاستقرار المستقبلي؛ لذا فإن بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على المساءلة، التشغيل العادل، وجود الحياة هو الضمانة الحقيقية لمستقبل الأردن.

ملاحظة منهجية: توصي الدراسة بضرورة توحيد بروتوكولات الرصد الميداني في كافة المحافظات لضمان بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة تتيح لصناع القرار إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بدقة.



جدول: فجوة الثقة في المؤسسات الرسمية (بيانات استرشادية)

المحافظة	مؤشر الثقة/المتابعة	الممارسة الفعلية/الثقة بالمؤسسات
الزرقاء	48% يتابعون نقاشات الإدارة المحلية	25% فقط يتقنون بقنوات المساءلة الرسمية
السلط	62% وعي بوجود القوانين الجديدة	28% فقط يتقنون بمجلس النواب والبلديات
الكرك	اهتمام مرتفع بالشأن العام (رقمياً)	فجوة ثقة واضحة نتيجة غياب الأثر الملموس للخدمات

1. محور التحديث السياسي: من المشاركة الشكلية إلى المساءلة المؤسسية

يواجه الانخراط الحزبي في المحافظات عوائق هيكلية تتمثل في "الخوف الاجتماعي" وضعف حضور الفروع المحلية للأحزاب. أظهرت نتائج الطفيلة أن تقييم واقع الشباب العام "ضعيف" بنسبة 42.5%، بينما سجل مستوى المشاركة في الرقابة 2.11 من 5، ما يستوجب الانتقال لمأسسة الرقابة الشبابية.

نموذج "المركز الشبابي المحلي" (آلية عمل وطنية):

يُقترح تعميم هذا النموذج المستلهم من احتياجات مادبا والطفيلة ليكون ذراعاً رقابياً مستقلاً:

1. المرصد: وحدة بيانات شبابية داخل "وحدة التنمية المحلية" تجمع بيانات الموازنات ونسب إنجاز المشاريع.
2. جلسات المساءلة: عقد جلسات مساءلة ربع سنوية بين الشباب وصناع القرار (البلديات ومجالس المحافظات).
3. بطاقة الأداء: إصدار تقارير دورية مبسطة حول جودة الخدمات ورضا المواطنين لتعزيز الشفافية.

مقارنة: المعرفة التشريعية مقابل الممارسة الفعلية في المحافظات

المؤشر	المعرفة التشريعية (الوعي)	الممارسة الفعلية (الانخراط)
الانخراط الحزبي (السلط)	62% وعي بقوانين الأحزاب والانتخاب	18% فقط يفكرون جدياً بالانضمام للأحزاب
الرقابة والمساءلة (معان)	26% اطلاع على القوانين الناظمة	54% يشعرون بضعف تمثيلهم في القرار المحلي
الرقابة والمساءلة (الطفيلة)	رغبة مرتفعة في العمل التطوعي	2.11 من 5 درجة المشاركة في الرقابة الفعلية

4. محور التحديث الاقتصادي: هندسة سلاسل القيمة والعدالة المكانية

تتطلب أزمة البطالة المرتفعة حزمياً تشغيلية عاجلة ومبنية على الميزات النسبية لكل محافظة، بعيداً عن الحلول النمطية "المركزية".

مصنوفة الميزات النسبية وفرص العمل الاستراتيجية

المحافظة	الميزة النسبية	بيانات داعمة وقطاعات التشغيل المقترحة
عجلون	السياحة البيئية والتراث	استثمار زخم 336,559 زائراً لقلعة عجلون (2025) في الضيافة وسلاسل قيمة التلفزيون.
المفرق	الزراعة واللوجستيات	استصلاح الأراضي والزراعة الذكية لمواجهة بطالة بلغت (24.8% نهاية 2023).
مادبا	التراث والفسيفساء	ربط الحرف اليدوية بمنصات تسويق وطنية لرفع مشاركة المرأة (الأساس). (16.5%)

السلط	الهوية التراثية	سياحة المسارات التراثية والصناعات الغذائية الريفية.
-------	-----------------	---

معضلة التدريب وشرط "نموذج التشغيل المضمون":

يجب إنهاء نموذج "التدريب لأجل التدريب". شروط النجاح المقترحة بناءً على التقارير الميدانية:

- الارتباط الزمني: ضمان التشغيل الفعلي في غضون 6 أشهر من انتهاء التدريب.
- شراكات ملزمة: إبرام اتفاقيات مسبقة مع "مديريات العمل" والقطاع الخاص قبل إطلاق البرامج.
- برهان الحاجة: تبرهن أرقام البطالة في المرفق (24.8% في 2023) وعجلون (29.3% في الربع الرابع 2025) على الحاجة لحزم تشغيل قطاعية فورية.

5. محور التحديث الاجتماعي: الأمن الإنساني والعدالة المكانية

يؤدي تفاوت الخدمات بين "المركز والأطراف" داخل المحافظة الواحدة إلى تقويض التماسك المجتمعي.

العدالة داخل المحافظة (المركز مقابل الأطراف):

- عجلون: قرية "أوصرة" نموذج لغياب العدالة: حيث يعيش 4,000 نسمة دون وسائل نقل عام منتظمة، ما يعطل وصول الشباب للعمل.
- العقبة: فجوة تنموية عميقة بين مدينة العقبة ولواني "القوية ووادي عربة".
- مادبا: تركز 80.8% من السكان في القصبه مقابل نقص حاد في الخدمات في لواء ذيبان.

تهديدات الأمن الاجتماعي (الكرك والزرقاء):

1. المخدرات والجريمة: تحولت من تحدٍ أمني إلى "قلق اجتماعي" مرتبط بانسداد الأفق الاقتصادي والبطالة.
2. النقل العام كعائق تنموي: في الكرك والسلط، يُعد ضعف النقل وغياب انتظام المواعيد العائق الأول أمام مشاركة المرأة اقتصادياً، حيث ترفض العديد من النساء فرصاً وظيفية بسبب كلفة وصعوبة التنقل.
3. الصحة النفسية: رصدت تقارير الكرك تنامياً في الحاجة لخدمات الصحة النفسية لمواجهة آثار البطالة والوصمة الاجتماعية.

4. مصفوفة مؤشرات الأداء العديدة (National Youth KPI Matrix)

جهة التنفيذ المسؤولة	المستهدف المقترح	القيمة الحالية (خط الأساس)	المؤشر الاستراتيجي
وزارة العمل / القطاع الخاص	خفض 3 نقاط مئوية (خلال 24 شهر)	29.3% (Q4 2025)	معدل البطالة (عجلون)
وزارة الزراعة / وزارة العمل	خفض 2% عبر مشاريع زراعية	(24.8% نهاية 2023)	معدل البطالة (المرفق)
البلديات / وزارة الإدارة المحلية	أقل من 10 أيام عمل	إجراءات مشتتة	مدة ترخيص المشاريع الشبابية
مديرية العمل / القطاع السياحي	رفعها إلى 20% (خلال 3 سنوات)	16.5%	تمكين المرأة اقتصادياً (مادبا)
وزارة الشباب / معهد السياسة	3.5 من 5 (عبر المرصد الشبابي)	2.11 من 5	المشاركة في الرقابة (الطفيلة)

5. خارطة الطريق التشغيلية: نموذج (90 يوماً) للتنفيذ الفوري

المرحلة	المخرج النهائي	الجهات التنفيذية المسؤولة
الشهر الأول: التحقق والتحشيد	حصر أولويات القرى المهمشة (مثل أوصرة وذيبان) وجلسات تحقق مع الشباب.	المحافظ / وحدة التنمية المحلية
الشهر الثاني: هندسة النماذج	تصميم نموذج "التدريب المنتهي بالتشغيل" مع كبرى شركات المحافظة.	مديرية العمل / غرف الصناعة والتجارة
الشهر الثالث: إطلاق الأدوات	تفعيل منصة "المرصد الشبابي" للمسائلة ونافذة الترخيص الموحدة 10 < أيام).	البلديات / ديوان الخدمة / وزارة الشباب

6. التوصيات الاستراتيجية الختامية للمستوى القيادي

1. مأسسة الرقابة الشبابية: تحويل المجالس الشبابية من "هياكل استشارية" إلى شركاء في مراقبة موازنات المحافظات ونسب إنجاز المشاريع المحلية.
2. لامركزية الحوافز: منح إعفاءات ضريبية وحوافز تشغيلية مرتبطة جغرافياً بالمناطق الطرفية والألوية (خارج مراكز المحافظات).
3. إصلاح منظومة النقل: اعتبار النقل العام "خدمة تنموية" لا "نشاطاً تجارياً"، والبدء فوراً بحل أزمة النقل في قرى عجلون والكرك لتمكين النساء.
4. الشمولية التنفيذية: إلزام المشاريع الاستثمارية (كالتلفريك في عجلون) بنسبة تشغيل محلي لا تقل عن 30% كشرط للحصول على الحوافز.
5. الاستثمار في الأمل: إن معالجة "فجوة الثقة" تتطلب الانتقال من "سياسة الأنشطة والورش" إلى "سياسة الأثر الملموس". إن نجاح نموذج تنموي واحد في لواء طرفي هو أداة الاستقرار الوطني الأقوى لمواجهة الإحباط واليأس بين الشباب الأردني. الشباب يمتلكون الرغبة في التغيير، وعلى الدولة توفير القنوات المؤسسية الآمنة لاستيعاب هذه الطاقة.

يُقدّم هذا التقرير قراءةً تحليلية معتمّقة وشاملة لواقع الشباب الأردني في المحاور الثلاثة: السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مستنداً إلى ثمانية مصادر ميدانية بحثية غطت محافظات الأردن الاثني عشرة. وقد جمعت هذه المصادر بيانات كمية ونوعية تجاوز إجمالي المشاركين فيها 1,500 شاب وشابة وصانع قرار، في مدة امتدت من أبريل إلى مايو 2026، مع قراءات سياقية رسمية تشمل بيانات دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل والتقارير القطاعية

تنبيه منهجي: تستند القراءات الرقمية الواردة في هذا التقرير إلى مصادر ميدانية أولية متعددة، استخدمت أدوات وعينات مختلفة. وتُقرأ النتائج بوصفها اتجاهات ميدانية وأولويات شبابية موثقة، وليس مسحاً إحصائياً وطنياً موخداً قابلاً للتعميم المطلق.

أبرز الرسائل الوطنية

- الأزمة الاقتصادية – وتحديد البطالة وضعف الانتقال من التدريب إلى التشغيل – تمثل التحدي الوطني الأول بلا منازع، وتكررت بصورة جوهرية في جميع المحافظات المشمولة.
- معدلات البطالة بين الشباب تتجاوز المعدل الوطني في سبع محافظات على الأقل، وتصل بين الشباب إلى مستويات حرجة تتجاوز 60% في بعض الفئات العمرية.
- المشاركة السياسية موجودة كاهتمام وتطلع، لكنها تصطدم بجدار ثقة هشّ وقنوات مؤسسية تفتقر إلى الاستدامة والأثر الملموس.
- العدالة التنموية بين المركز والأطراف داخل المحافظة الواحدة قضية محورية لا تقل خطورة عن التفاوت بين المحافظات.
- الصحة النفسية والظواهر السلبية كالمخدرات والجرائم الإلكترونية باتت أولويات شبابية مركزية تستدعي تدخلاً مؤسسياً منهجياً.
- قراءة الأزمات منفصلة – اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية – لا تُنتج حلولاً؛ فثمة نظام من التشابكات الهيكلية يجب تناولها كمنظومة متكاملة.

أبرز الأرقام الوطنية

المؤشر	القيمة	الدلالة
معدل بطالة الشباب (15-24) وطنياً	46.6%	جيل كامل في انتظار فرصة
بطالة الشباب (15-24) وطنياً	63.9%	استبعاد شبه كامل لنصف الطاقة
عجلون: أعلى بطالة بين المحافظات ق4 2025	29.3%	أزمة تستدعي تدخلاً عاجلاً
المفرق: بطالة أردنيين نهاية 2023	24.8%	انعكاس للإشكاليات الهيكلية
الطفيلة: عاطلون في عينة الدراسة	49.1%	فجوة حادة بين التعليم والعمل
مادبا: فجوة البطالة بين الجنسين	12.1 نقطة	للإناث مقابل 17.6% للذكور 29.7%
مشاركة الإناث اقتصادياً (وطنياً ق4 2025)	15.7%	ضعف مزمن يحتاج إلى مقاربة منظومية
معدل نجاح التوجيهي في المفرق	23.1%	أقل من 36.6% الوطني: فجوة جودة خطيرة
الطفيلة: شباب يفكرون بالهجرة	متوسط 3.42/5	ضباب طاقات وطنية للخارج

أولاً: المنهجية والمصادر

يعتمد هذا التقرير على ثمانية مصادر بحثية أولية تغطي الم حافظات بالتفصيل الرقمي والنوعي، وتشمل بيانات سياقية تمتد لباقي المحافظات. وقد جُمعت البيانات بأدوات متعددة تشمل الاستبيانات الإلكترونية، والمقابلات المعمّقة، ومجموعات النقاش المركزة، والبيانات الرسمية الثانوية.

الفترة	الأداة الرئيسية	حجم العينة	المحافظة / المصدر
2025-2026	+ متعددة: استبيان + مجموعات تركيز مقابلات	إجمالاً 873	الزرقاء، جرش، السلط، العقبة، البقعة، إربد
مايو 2026	جلسات حوارية + بيانات رسمية	شباب +25 صانع (30) 55 (قرار)	عجلون
2024-2025	مؤشرات رسمية + تحليل	بيانات كمية + ملحق إحصائي	مادبا
أبريل-مايو 2026	تحليل ثانوي + مقابلات	(عينة قصدية) 50	المفرق
مايو 2026	استبيان إلكتروني + مقابلات	مشارك/ة 106	الطفيلة
مايو 2026	مقابلات معمّقة نوعية	مواطن/ة 100	الكرك
أبريل-مايو 2026	مجموعات نقاش مركزة	شباب/ة 80	معان
إطار مرجعي	مصنوفة مؤشرات سياساتية	وطني	مؤشرات الشباب (إطار وطني)

ثانياً: قراءة المحور السياسي – المشاركة والثقة والمساءلة

يكشف المشهد السياسي عبر المحافظات الاثنتي عشرة عن مفارقة جوهرية: شباب يحمل وعياً سياسياً متنامياً، ورغبةً في التأثير والمساءلة، لكنه يصطدم بمنظومة مؤسسية لم تُحدَّث فعلياً لاستيعاب هذا الحضور. المشاركة موجودة، لكن قنواتها ضيقة ومكسورة.

مؤشرات المشاركة السياسية المحلية 2-1

المحافظة	المؤشر الأبرز	النسبة / الدلالة
الزرقاء	يتابعون نقاشات الإدارة المحلية والتحديث	48%
الزرقاء	منخرطون فعلياً أو منتسبون للأحزاب	18%
الزرقاء	يثقون بقنوات المساءلة والتواصل	25%
السلط	واعون بقانوني الأحزاب والانتخاب	62%
السلط	يفكرون جدياً بالانضمام لحزب	18%
السلط	ثقة بمجلس النواب والبلديات	28%
إربد	اهتمام بالمشاركة في الشأن العام	50%
معان	يشعرون بأهمية المشاركة السياسية	74%
معان	يثقون بقدرة الشباب على التأثير	63%
معان	يشعرون بضعف التمثيل الشبابي	54%
معان	مطلعون على قوانين الأحزاب والانتخاب	26%
الطفيلة	تمثيل الشباب في الأحزاب (مقياس 1-5)	2.0
الطفيلة	توفر برامج التثقيف السياسي (1-5)	2.3

الاستنتاج الجوهرية: الوعي السياسي والاهتمام بالشأن العام بين الشباب مرتفعان نسبياً، لكن فجوة الثقة بالمؤسسات والقنوات والمساءلة تحول دون تحويل هذا الوعي إلى انخراط فعلي ومستدام.

تشخيص التحديات السياسية الهيكلية 2-2

أ. أزمة الثقة المؤسسية

تكشف البيانات عن انخفاض ثقة الشباب بالأحزاب السياسية والمجالس المحلية في مقابل ارتفاع نسبي في الثقة بالأجهزة الأمنية والمؤسسات التعليمية. في السلط، بلغت الثقة بمجلس النواب 28% مقابل 88% للتماسك المجتمعي. وفي الكرك، لا يرى الشباب الأحزاب أداةً فاعلة لمعالجة ملفات البطالة والخدمات المحلية، بل يميلون إلى الفضاء الرقمي كمساحة للنقد والتعبير بعيداً عن القنوات الرسمية.



ب. التمثيل الشكلي مقابل التمثيل المؤثر

تُشير الفراءات الميدانية في الكرك وعجلون ومعان إلى أن التحسن في نسب تمثيل الشباب والمرأة في المجالس المحلية يقع في الغالب ضمن الإطار الكمي، دون أن يترافق مع أثر نوعي ملموس في صنع القرار. الكوتا حققت حضوراً، لكن الحضور لم يتحوّل بعد إلى تأثير

في الكرك تحديداً، تؤثر البنية الاجتماعية والعائلية على طبيعة المشاركة السياسية أكثر من البرامج الحزبية، كما يواجه الشباب في عجلون حذراً من الانخراط السياسي العلني بسبب اعتبارات اجتماعية وثقافية

ج. محدودية حرية التعبير والرقابة الذاتية

في الكرك، أظهر التقرير الميداني ظاهرة قلقة: تشكّل مجموعات ضغط إلكترونية مجهولة تقود الرأي العام المحلي بصورة تُكَبّل المشاركة الفردية الحرة يتعامل الشباب مع التعبير السياسي بحذر مرتفع نتيجة تداخل الاعتبارات القانونية (قوانين الجرائم الإلكترونية) والاجتماعية معاً، ما أفرز "ثقافة الرقابة الذاتية" حتى في الفضاء الرقمي

د. تفاوت الأثر الجغرافي لبرامج التثقيف السياسي

تركز برامج التثقيف السياسي في المدن ومراكز الجامعات، بينما تبقى المناطق الطرفية في عجلون والكرك ومعان في الأطراف الأقل حظاً من هذه البرامج وحتى في المدن، تنظر بعض شرائح الشباب إلى هذه البرامج باعتبارها أنشطة ظرفية مرتبطة بالتمويل لا مساراً فعلياً لإنتاج قيادات

نماذج عملية مقترحة لتعزيز الثقة المؤسسية 2-3

النموذج	المحتوى	السياق الأمثل
منصة المساءلة الشبابية المحلية	جلسات ربع سنوية + تقارير مبسطة + محاضر منشورة	مخيم البقعة، عجلون، مادبا
مرصد البيانات المجتمعي	رصد مشاريع البلدية + الخدمات + الموازنات بمشاركة شبابية	الكرك، مادبا، معان
التثقيف السياسي المرتبط بالحياة اليومية	ربط التشريعات بالتشغيل والخدمات والنقل	الطفيلة، المفرق، الكرك
برامج القيادة الشبابية الطويلة الأمد	برامج 12-18 شهراً يتتبع مستمر لا ورش موسمية	جميع المحافظات
إدماج ذوي الإعاقة سياسياً	بيئة تمكينية شاملة + نصوص تنفيذية فعلية	جرش، الكرك، عجلون

ثالثاً: قراءة المحور الاقتصادي – التشغيل والمهارات وريادة الأعمال

يمثل المحور الاقتصادي العمود الفقري لأزمة الشباب الأردني. لا توجد محافظة واحدة من المشمولة في هذه الدراسة لم تضع التشغيل والبطالة في مقدمة أولوياتها. غير أن قراءة متعمقة تكشف أن المشكلة أعمق من غياب الوظائف: إنها أزمة هيكلية في مسار التعليم-التدريب-التشغيل-الاستدامة

خريطة البطالة عبر المحافظات 3-1

المحافظة	معدل البطالة	الفئة / السنة	الفجوة الجندرية
عجلون	29.3%	أردنيون، ق4 2025) الأعلى وطنياً)	مشاركة اقتصادية للأردنيات 15.7%
المفرق	24.8%	أردنيون، نهاية 2023) الأعلى حينها)	مشاركة إناث 15.1% مقابل ذكور 53.8%
مادبا	20.5%	أردنيون، 2024	إناث مقابل 17.6% ذكور 29.7% (فجوة 12.1 نقطة)
الطفيلة	عاطلون في العينة 49.1%	عينة الدراسة، 18-40 عاماً	من العينة حاملو 50.9% بكالوريوس
معان	يعتبرونها التحدي الأكبر 68%	نتيجة مجموعات النقاش	يرون فرص العمل محدودة 70%
عجلون	21.2%	أردنيون، 2024	—
وطني (شباب 15-24)	46.6%	2024	للشابات 63.9%

دلالة عميقة: في الطفيلة، 50.9% من المشاركين العاطلين يحملون شهادة بكالوريوس. وفي مادبا، 63.8% من المتعطلين يحملون ثانوية فأعلى. هذا ليس فشلاً التعليم بالمعنى المباشر – بل هو فشل المنظومة كاملةً في ربط التعليم بسوق العمل.

الفجوة بين التدريب والتشغيل: القاسم المشترك الأعمق 3-2

يُعدّ هذا الموضوع القاسم الأكثر وضوحاً بين جميع المحافظات. الشباب في الزرقاء وإربد والطفيلة والكرك وعجلون ومعان لا يعترضون على التدريب بحد ذاته؛ بل يعترضون على التدريب المنتهي في الهواء – الذي لا يوصل إلى وظيفة ولا يربط بصاحب عمل ولا يُتابع ما بعده.

المحافظة	المؤشر	القيمة
الزرقاء	يرون ضرورة تطوير جذري للتدريب المهني	65%
إربد	يطالبون بربط التدريب بمتطلبات السوق	63%
معان	شاركوا في تدريبات مهنية	49%
معان	يعتقدون بضعف دعم المشاريع الصغيرة	66%

المحافظة	المؤشر	القيمة
الكرك	يعترفون بأن التدريب محدود الأثر بدون ربط بسوق العمل	أغلبية نوعية
الزرقاء	رضا عن دعم المشاريع الناشئة	فقط 22%
إربد	اهتمام بإنشاء مشاريع خاصة مع عوائق التمويل	57%
الطفيلة	سهولة بدء مشروع خاص (مقياس 1-5)	2.12
الطفيلة	توفر برامج دعم المشاريع الريادية (1-5)	2.27

الميزة النسبية المحلية: محافظة لكل فرصة 3-3

تكشف البيانات أن الاستجابة الاقتصادية الناجحة لا تكون بحلول موحدة، بل بالاستثمار في الميزة النسبية لكل محافظة وربطها بسلسلة قيمة تُشغّل الشباب المحلي:

المحافظة	الميزة النسبية	قطاعات التشغيل المقترحة
الزرقاء	قطاع صناعي كبير + كثافة سكانية	شراكات مع غرفتي الصناعة والتجارة، تدريب مهني منته بالتوظيف
جرش	مقومات أثرية وسياحية وزراعية	إرشاد سياحي، حرف، زراعة ذكية، خدمات منزلية
السلط	هوية تراثية وسياحية فريدة	سياحة تراثية، حرف يدوية، مشاريع صغيرة مرتبطة بالتراث
العقبة	منطقة اقتصادية خاصة + ميناء + سياحة	لوجستيات، خدمات فندقية، تشغيل محلي إلزامي
عجلون	سياحة بيئية وطبيعية + زراعة	إرشاد، ضيافة، اقتصاد ريفي، منتجات ريفية
مادبا	موزاييك تراثي + مواقع دينية ومسيحية	سياحة دينية، فسيفساء، خدمات فندقية، حرف
المفرق	زراعة + موقع حدودي + صناعات خفيفة	زراعة، نسيج، كيموايات، تجارة عبر الحدود
الطفيلة	مقومات طبيعية + صناعة فوسفات	صناعة تحويلية، طاقة متجددة، مشاريع ريادية
الكرك	تاريخ + زراعة + طاقة متجددة	سياحة دينية وتاريخية، صناعات غذائية، اقتصاد أخضر
معان	موقع جغرافي + طاقة متجددة + تاريخ	طاقة شمسية، مشاريع حرفية، تنمية محلية متكاملة
إربد	ثقل تعليمي + جامعات	تقنية معلومات، خدمات، ريادة أعمال رقمية
البقعة/المخيمات	كثافة سكانية + طاقة بشرية	مشاريع صغيرة، تدريب قصير منته بالتشغيل، خدمات

التحديات الهيكلية الاقتصادية 3-4

أ. مركزية الوظيفة الحكومية وثقافة الانتظار

في الكرك والطفيلة والمفرق ومعان، ما زالت الوظيفة الحكومية تُمَثَل في الوعي الشباني "الخيار الآمن الوحيد"، رغم أن القطاع العام لم يعد قادراً على استيعاب الطلب. هذا التوجّه ينتج انتظاراً طويلاً وبطالة مقنعة، ويُقيّد إمكانية التوجه نحو القطاع الخاص أو الريادة.

ب. النقل العام كعائق اقتصادي



يبرز في الكرك والسلط وعجلون ومعان ضعف النقل العام بوصفه عاملاً اقتصادياً مباشراً يحرم الشباب - ولا سيما الشابات - من الوصول إلى التدريب وفرص العمل في الكرك، اضطر شباب لرفض عروض عمل بسبب غياب المواصلات. وفي عجلون، تُقدَّر منطقة أوصرة (4,000 نسمة) دون باصات منتظمة

ج. بيئة الأعمال وعقبات الترخيص

في معظم المحافظات، تواجه المشاريع الشبابية والنسائية عقبات إجرائية في الترخيص. في الطفيلة، يحصل مؤشر سهولة بدء المشروع على 2.12 من 5. وفي السلط، واجه 68% من الرياديين الشباب صعوبات في التراخيص. وفي عجلون، يُقترح نافذة واحدة للترخيص في أقل من 10 أيام - وهو هدف لم يتحقق بعد

د. هشاشة المشاريع الصغيرة

في الكرك تحديداً، تكشف القراءة أن جزءاً كبيراً من المشاريع الممولة تنحصر في قطاعات تقليدية (مطابخ إنتاجية، جميد، أشغال يدوية) دون قيمة مضافة حقيقية، وتفشل بعد انتهاء الدعم بسبب ضعف السوق المحلي وغياب المتابعة

رابعاً: قراءة المحور الاجتماعي – العدالة والخدمات والتماسك

المحور الاجتماعي هو حيث تتجسد نتائج الفشل الاقتصادي والسياسي في الحياة اليومية: خدمات صحية متفاوتة، تعليم يعاني من فجوات نوعية، مخدرات تنتشر في السياق الريعي الاقتصادي، ومساحات شبابية شحيحة. لكنه أيضاً المحور الذي يحمل أكبر الطاقات الكامنة

مؤشرات اجتماعية مختارة عبر المحافظات 4-1

المحافظة	المؤشر	النسبة / الدلالة
الزرقاء	يطالبون بتحسين الخدمات الصحية والتعليمية	64%
الزرقاء	يرون نقصاً في المساحات الشبابية الآمنة	78%
الزرقاء	يؤكدون أولوية مكافحة المخدرات والجرائم الإلكترونية	82%
السلط	يشيرون لضرورة تطوير النقل بين الألوية	74%
السلط	التماسك الاجتماعي (مؤشر في التقرير)	88%
إربد	يركزون على تطوير التعليم والخدمات	67%
إربد	يؤكدون أهمية الخدمات النفسية والاجتماعية	73%
معان	يشعرون بأهمية التماسك المجتمعي	76%
معان	يرون نقصاً في الأنشطة الشبابية	64%
معان	يرون أهمية تمكين المرأة	67%
الطفيلة	المشاركة المجتمعية (مقياس 5-1)	3.14
الطفيلة	الشعور بالانتماء للمجتمع المحلي (5-1)	3.39
الطفيلة	توفر الأنشطة الشبابية (5-1)	2.75
الطفيلة	ملاءمة المرافق العامة للشباب (5-1)	2.70
عجلون	طلبات تمكين نساء مقابل خدمات فعلية	3,000 مقابل 260 مستفيدة (8.7%)
مادبا	فجوة المشاركة الاقتصادية ذكور/إناث	مقابل 16.5 (35.2% نقطة) 51.7%

أزمة المخدرات والظواهر السلبية: قراءة اجتماعية 4-2

تحول ملف المخدرات في الكرك – وبدرجات متفاوتة في عجلون والزرقاء – من قضية هامشية إلى حاضرة يومية في الوعي المجتمعي. ومن الدلالات الخطيرة ما أشار إليه تقرير الكرك من أن المجتمع يُفسر الكثير من مظاهر العنف والتفكك الأسري بعلاقتها المحتملة بالمخدرات، حتى في غياب الإثبات الرسمي

الجريمة الصادمة في الكرك التي أقدم فيها أب على قتل أبنائه الثلاثة كشفت عن حجم القلق الاجتماعي المتراكم، وأشعلت نقاشاً مجتمعياً وسعاً حول الترابط بين البطالة والإحباط والمخدرات والعنف الأسري – بصرف النظر عن التفاصيل الجنائية للحادثة بالذات.

تكشف البيانات الميدانية عن ثلاث عقد رئيسية في مواجهة هذه الأزمة

- ضعف ثقافة التبليغ: الأسر تتعامل مع التعاطي بوصفه "وصمة اجتماعية" يجب إخفاؤها، ما يُفاقم المشكلة قبل وصولها لمرحلة التدخل.
- الفراغ الشبابي كبيئة خصبة: البطالة الطويلة وضعف الأنشطة الشبابية والضعف النفسى الاقتصادية تُغذّي الانجذاب نحو المخدرات.
- محدودية خدمات الإدمان والتأهيل: الوصول إلى العلاج النفسى والإدماني يعاني من عوائق مادية وجغرافية واجتماعية.

الصحة النفسية: الطارئ الصامت 4-3

في الطفيلة، سجّل مؤشر التفكير بالهجرة بسبب الوضع الاقتصادي متوسطاً مرتفعاً (3.42/5)، وهو مؤشر نفسى بامتياز. في الكرك، تربط المقابلات الشبابية بين الضغوط الاقتصادية واليأس والإحباط الوجودي. وفي إربد، يؤكد 73% أهمية الخدمات النفسية والاجتماعية، لكنها تبقى خارج المنظومة الصحية المنظمة في معظم المحافظات.

الأخطر أن كثيراً من الشباب في الكرك لم يعرفوا المؤسسات المعنية بتقديم الدعم النفسى – مما يعني أن الخدمة موجودة على الورق لكنها غائبة في الوعي والوصول.

فجوة المركز والأطراف: العدالة الجغرافية 4-4

تُعدّ هذه الفجوة من أكثر القضايا إلحاحاً في البيانات الميدانية، إذ تتكرر في ست محافظات على الأقل:

المحافظة	الفجوة الجغرافية الداخلية
العقبة	مدينة العقبة مقابل لواء القويرة ولواء وادي عربة
الكرك	مركز المحافظة مقابل الألوية الطرفية والمناطق الريفية
عجلون	قصبه عجلون مقابل كفرنجة والمناطق الريفية (16.1% ريف)
الزرقاء	مركز المحافظة مقابل المناطق الصناعية والأطراف
إربد	المناطق الحضرية مقابل الأقل حظاً من الخدمات
جرش	توزيع غير عادل للخدمات بين المركز والأطراف
المفرق	مركز المدينة مقابل البادية الشمالية الشاسعة
مادبا	لواء القصبه (80.8% من السكان مقابل ذيبان) 19.2%

خامساً: التشابكات الهيكلية – قراءة في العلاقات البيئية

إن قراءة كل محور منفصلاً تحجب الصورة الحقيقية للأزمة. المحاور الثلاثة ليست متوازنة، بل متشابكة: كل خلل في محور يُضعف الأزمة في الآخرين.

التشابك	الآلية	الشواهد الميدانية
البطالة ↔ ضعف الثقة السياسية	عندما لا تنعكس السياسات على الواقع، تنهار الثقة بالمؤسسات	الطفيلة: 65.1% يقيّمون واقعهم بضعيف أو ضعيف جداً
البطالة ↔ المخدرات والظواهر السلبية	الفراغ والإحباط والضغط الاقتصادي يُغذّون الانجذاب للمخدرات	الكرك: تصاعد القلق المجتمعي المرتبط بالمخدرات والعنف
ضعف الخدمات ↔ ضعف المشاركة	من يفتقر للخدمات يفقد الثقة بقدرته على التأثير	معان: 54% يشعرون بضعف التمثيل الشبابي
الفجوة الجندرية ↔ البطالة الاقتصادية	ضعف مشاركة المرأة يُضيّع نصف الطاقة الاقتصادية	% مادبا: 63.9% بطالة شابات مقابل مشاركة 16.5
ضعف التعليم ↔ هشاشة سوق العمل	مخرجات تعليمية لا تلبي السوق تُنتج بطالة متعلمين	المفرق: نجاح توجيبي 23.1% مقابل 36.6% وطنياً
غياب النقل ↔ إقصاء اقتصادي للمرأة	عدم النقل الآمن يحرم الشابات من التدريب والعمل	الكرك، السلط، عجلون: رفض فرص عمل بسبب المواصلات



سادساً: الرؤية الاستراتيجية المتكاملة لصناع القرار

بناءً على قراءة شاملة وعميقة لجميع البيانات الميدانية، تقترح هذه الرؤية الاستراتيجية تحولاً في نمط التفكير قبل أي تحول في السياسات: من منطق البرامج المنفصلة إلى منطق المنظومة المتكاملة.

المحور الأول: التشغيل والاقتصاد

استراتيجية التدريب المنتهي بالتشغيل

الانتقال من قياس عدد المتدربين إلى قياس عدد من وصلوا إلى عمل مستدام خلال 6 أشهر. يتطلب ذلك: شراكات ملزمة مع أصحاب العمل، وتتبعاً لمدة لا تقل عن ستة أشهر بعد التخرج، وربط جزء من التمويل بنتائج التشغيل الفعلية.

حوافز التشغيل المحلي في المشاريع الاستثمارية

إلزام المشاريع الاستثمارية الكبرى – خاصة في العقبة ومادبا والمفرق – بنسب تشغيل محلية معلنة وقابلة للقياس. في العقبة تحديداً، طالب الشباب بأن تنعكس استثمارات المنطقة الاقتصادية الخاصة على فرص عمل حقيقية لأبناء المحافظة.

النافذة الواحدة للترخيص الشبابي

تبسيط إجراءات ترخيص المشاريع الشبابية والنسائية إلى أقل من 10 أيام عمل عبر نافذة واحدة محلية. هذا المطلب تكرر في عجلون والكرك ومعان والطفيلة.

المحور الثاني: الثقة والمشاركة السياسية

نموذج المساءلة الشبابية المحلية المستدام

إنشاء جلسات مساءلة ربع سنوية منتظمة بين الشباب وصناع القرار المحليين، مع نشر محاضر مختصرة وتقارير التزامات ومتابعة إنجازها. مخيم البقعة. قدّم نموذجاً مقترحاً يمكن تطويره وطنياً.

التثقيف السياسي المرتبط بالحياة اليومية

ربط برامج التثقيف السياسي بقضايا العمل والخدمات والنقل والعدالة التنموية، بدلاً من الأطر الأيديولوجية المجردة. الشباب في الكرك ومعان والمفرق لا يرفضون السياسة؛ يرفضون السياسة المنفصلة عن حياتهم.

الانتقال من التمثيل العددي إلى التأثير النوعي

الكويتا خطوة ضرورية لكنها غير كافية. يجب بناء بيئة داعمة (تمويل، تدريب، حماية قانونية) تُمكن الشباب والمرأة وذوي الإعاقة من التأثير الفعلي في قرارات صنع السياسات، لا مجرد الحضور.

المحور الثالث: العدالة الاجتماعية والخدمات



قياس العدالة داخل المحافظة لا بينها

توجيه الاستثمارات الخدمية إلى المناطق الطرفية والألوية والمخيمات، مع قياس الفجوة في الخدمات داخل المحافظة وليس فقط بين المحافظات. خرائط احتياج خدمية واضحة مع مؤشرات رضا قابلة للمتابعة

دمج الصحة النفسية في المنظومة الخدمية

إدماج مكوّن الصحة النفسية في البرامج الشبابية بصورة منهجية، وليس كبرامج منفصلة ومتفرقة. يشمل ذلك المدارس والجامعات والمراكز الشبابية، مع مسارات إحالة واضحة للحالات المحتاجة

النقل العام كأولوية اقتصادية واجتماعية

تطوير شبكة نقل عام محلية في المحافظات التي تُعاني من فجوات حادة - خاصة الكرك والسلط وعجلون - باعتباره استثماراً في تمكين المرأة والشباب اقتصادياً وليس خدمة ترفيهية

سابعاً: التوصيات حسب الجهات

للحكومة والوزارات

- اعتماد نموذج وطني للتدريب المنتهي بالتشغيل بشراكات ملزمة مع القطاع الخاص ومتابعة لستة أشهر بعد التدريب.
- إطلاق برامج تشغيل محافظات متخصصة بحسب الميزة النسبية لكل محافظة بدل البرامج الموحد.
- تبسيط إجراءات ترخيص المشاريع الشبابية والنسائية إلى نافذة واحدة في أقل من 10 أيام عمل.
- توسيع خدمات الصحة النفسية والوقاية من المخدرات ودمجها في المدارس والجامعات والمراكز الشبابية.
- توجيه استثمارات خدمية إضافية للمناطق الطرفية ضمن قياس دقيق لمؤشرات الفجوة الجغرافية الداخلية.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية ومحلية موحد لمؤشرات الشباب مصنفة حسب الجنس والعمر والموقع، مع تحديث دوري.

للبلديات والإدارة المحلية

- جدول جلسات مساءلة ربع سنوية مع الشباب حول المشاريع والخدمات ونسب الإنجاز، مع نشر محاضر علنية.
- تطوير خدمات رقمية محلية وتوفير مساحات آمنة للشباب والنساء.
- إعداد خرائط احتياجات خدمية للمناطق الطرفية وربطها بخطط تنفيذ ومؤشرات رضا.
- دعم شبكات النقل المحلي بين الألوية والمركز بوصفها أولوية اقتصادية وليس خدمة فقط.

للأحزاب السياسية

- تطوير خطاب سياسي محلي قريب من هموم الشباب وربط برامجها بقضايا التشغيل والخدمات والعدالة التنموية.
- توسيع الفروع المحافظة الفاعلة وتمويل أنشطتها المستمرة بدل الاكتفاء بالفعاليات الموسمية.
- تمكين الشباب والنساء في المواقع القيادية والقوائم الانتخابية واعتماد آليات تدوير قيادي.
- تنفيذ أكاديميات سياسية شبابية محلية تُحضّر للانتخابات وليس فقط لتثقيف نظري مجرد.

للقطاع الخاص

- اعتماد نموذج تدريب منتهٍ بالتشغيل والمشاركة في تصميم برامج التدريب ضمن احتياجات السوق الفعلية.
- تخصيص نسبة من المشتريات والعقود للمشاريع الشبابية والنسائية المحلية.
- الالتزام بنسب تشغيل محلية قابلة للقياس في المناطق الاستثمارية والسياحية.

للمجتمع المدني والجامعات

- بناء تحالفات محلية بين الجمعيات والجامعات ومراكز الشباب وأصحاب العمل لتقليل تكرار البرامج وزيادة الوصول.
- دعم المشاريع المتعددة القابلة للاستمرار بإرشاد وإعادة هيكلة لا بدورات تدريبية إضافية فقط.
- ضمان تمثيل عادل للشابات وذوي الإعاقة والفئات الأقل وصولاً في جميع الأنشطة والبرامج.
- إشراك الشباب في تصميم أدوات البحث وجمع البيانات وتحليلها ونشر موجزات محلية مبسطة.

ثامناً: مصفوفة المؤشرات الوطنية القابلة للقياس

المحور السياسي

المؤشر	خط الأساس (2026)	الهدف المقترح
نسبة تمثيل الشباب (18-35 في الأحزاب المحلية)	متدنية (18% في الزرقاء كحد أعلى)	رفع 5 نقاط مئوية سنوياً
عدد جلسات المساءلة الشبابية الدورية في المحافظات	جلسات عينة (عجلون 2026 (4)	جلسة ربع سنوية في كل محافظة
نسبة مشاريع البلديات المنشورة بياناتها علنياً	غير مقيس	من المشاريع الممولة محلياً 100%
نسبة الشباب الواعين بقوانين الأحزاب والانتخاب	في معان، 62% في السلط 26%	رفع إلى 50% بحلول 2028
مؤشر ثقة الشباب بقنوات المساءلة	في الزرقاء 25%	رفع إلى 40% بحلول 2028

المحور الاقتصادي

المؤشر	خط الأساس (2026)	الهدف المقترح
معدل بطالة الشباب (15-24) وطنياً	46.6%	خفض 5 نقاط سنوياً بحلول 2030
نسبة التدريب المنتهي بالتشغيل خلال 6 أشهر	غير مقيس	فأكثر من المتدربين 30%
متوسط أيام الترخيص للمشاريع الشبابية	مشئت وغير واضح	أقل من 10 أيام عمل
نسبة بطالة الشبابات (15-24) وطنياً	63.9%	خفض إلى ما دون 50% بحلول 2030
صافي فرص العمل المستحدثة في مادبا	فرصة (2023) 1,801	فرصة سنوياً كهدف مرحلي 2,500
نسبة الاستثمارات في المحافظات خارج العاصمة	غير مقيس بدقة	رفع 10% من حصة المحافظات

المحور الاجتماعي

المؤشر	خط الأساس (2026)	الهدف المقترح
نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة وطنياً	15.7% (ق4 2025)	رفع إلى 20% بحلول 2028
تغطية برامج تمكين النساء في عجلون	من الطلب 8.7%	رفع إلى 20% خلال سنة
معدل انتشار الجريمة	غير مقيس بدقة محلية	خفض 5% سنوياً بحلول 2030
دمج الصحة النفسية في برامج شبابية	محدود ومتفرق	برامج سنوياً في كل محافظة 3
وجود خرائط فجوات نقل محلية موثقة	معدوم تقريباً	خريطة لأول 5 مناطق أولوية لكل محافظة
نسبة الشباب ذوي الإعاقة في الأنشطة والبرامج	شبه غائبة	تمثيل قابل للقياس في كل برنامج



تاسعاً: الخلاصة – نحو عقد اجتماعي جديد مع الشباب

تقدّم التقارير الميدانية من المحافظات الاثني عشرة صورةً متقاربة لجيل يريد المشاركة والعمل والتأثير، لكنه يواجه سلسلةً مترابطة من العوائق الهيكلية تدريب لا يقود إلى وظيفة، واستثمارات لا تتحول إلى دخل محلي، ومشاركة سياسية لا تُنتج أثراً ملموساً، وخدمات تتفاوت بين المركز والأطراف. في الوقت نفسه، تُظهر التقارير مواردَ مهمة وكامنة: رغبة في المبادرة، وتماسك اجتماعي في بعض المجتمعات، وقطاعات اقتصادية واعدة لم تُستثمر بعد، ومؤسسات محلية قادرة على الشراكة.

القيمة الأساسية لهذه القراءة الوطنية تكمن في الانتقال من معالجة كل تحدٍّ بصورة منفصلة إلى بناء استجابة منظومية متكاملة: فالتشغيل يحتاج إلى تدريب وتمويل وسوق؛ والمشاركة تحتاج إلى معرفة وثقة واستجابة؛ والخدمات تحتاج إلى بيانات وعدالة في التوزيع؛ والشمول يحتاج إلى معايير قابلة للقياس. عندما تُبنى السياسات على هذه الروابط، يُصبح الشباب شركاء في التنمية لا مجرد مستفيدين من أنشطة متفرقة.

لا تكمن الفجوة الحقيقية في غياب السياسات أو البرامج، بل في الهوة بين الإطار الوطني والتجربة المحلية اليومية للشباب. تضيق هذه الهوة هو المهمة الأولى لصانعي القرار في المرحلة القادمة.

أهمية البيانات المحلية المنتظمة

تكشف المقارنة بين المحافظات أن تفاوت جودة البيانات المحلية يُعيق التخطيط الدقيق ويُبقي السياسات عاجزةً عن مخاطبة الخصوصيات المحلية المطلوب نظام وطني موحد لمؤشرات الشباب، محدث دورياً، مصنّف جنسانياً وجغرافياً، قابل للمقارنة والمتابعة – لا مجرد مسح متفرقة تُنجز مرة كل سنوات.



ملاحق: المصادر والبيانات المرجعية

أ. قائمة المصادر الميدانية

- التقرير السردى التجميعي: قراءة وطنية تجميعية للزرقاء وجرش والبلقاء والعقبة ومخيم البقعة وإربد – معهد السياسة والمجتمع / فريدريش إيبيرت، 2026.
- تقرير محافظة عجلون الميداني – صهيب أحمد ربابعة وبيلسان فريجات، أيار 2026.
- الأردن، 2026 ISD تقرير مؤشرات الشباب في محافظة مادبا مع الملحق الإحصائي – مركز
- التقرير الميداني لمركز محافظة المفرق – يزن الشديفات وسدين شواقفة، أبريل-مايو 2026.
- التقرير الميداني الشامل لواقع الشباب في محافظة الطفيلة – أحمد السعودي وأسماء الرعود، مايو 2026.
- التقرير الميداني المعياري لمحافظة الكرك – فريق الكرك، أيار 2026.
- التقرير الميداني لمحافظة معان – مركز القنطرة لتنمية الموارد البشرية، أبريل-مايو 2026.
- مصفوفة مؤشرات الشباب الوطنية (الإطار المرجعي الثلاثي المحاور) – معهد السياسة والمجتمع، 2026.

ب. المصادر الإحصائية الرسمية

- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية: التقديرات السكانية لنهاية 2025.
- دائرة الإحصاءات العامة: نشرة البطالة للربع الرابع 2025 (صادرة أبريل 2026).
- دائرة الإحصاءات العامة: مسح قوة العمل 2024 – البطالة حسب المحافظة والجنس والفئة العمرية
- وزارة العمل الأردنية: مؤشرات سوق العمل الوطنية 2020-2024.
- وزارة السياحة والآثار: أعداد الزوار في المواقع السياحية 2023-2025.